



مواجهة أزمة الأمن الغذائي في أعقاب جائحة كوفيد 19 مذكرة بشأن الاستجابة المقترحة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي

المقدمة

يمكن القول إن تفشي جائحة فيروس كورونا العالمي (كوفيد 19) هو أكثر التحديات الصحية العامة تدميراً في التاريخ المعاصر ، نظراً إلى عواقبه البعيدة المدى على الأمن البشري والقومي فضلاً عن التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي سجلت آثارها على معظم قطاعات الحياة البشرية و المعيشة ، بما في ذلك الصحة والأمن الغذائي والسياحة والتعليم. وبناءً على ذلك فقد تأثر أكثر من 207 دولة وإقليم منذ ذلك الحين بهذا الوباء العالمي مع إصابة مؤكدة بأكثر من 1.118 مليون شخص وكما بلغت نسبة الوفاة 5.29٪. مع حدوث انخفاضاً متوقعاً في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة تتراوح بين 3-8 ٪ وكذلك تجاوزت نسبة البطالة 25 مليون وظيفة حتى الآن ، مما يشير إلى أن العالم يعاني بشكل سريع من كارثة بشرية واقتصادية لا توصف بسبب الركود الاقتصادي الوشيك الذي قد يتجاوز الركود الكبير لعام 2008 ويعود ذلك بشكل كبير إلى أن حتمية نظام العزل الاجتماعي والحجر الصحي المصاحب الذي أدى إلى شلل شبه كامل لجميع قطاعات الأنشطة الاقتصادية البشرية ، بما في ذلك التعطيل الذي لا يوصف لسلسلة الإمداد الغذائي كما جاء مؤخراً في بيان مشترك لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة.

(2) ومن المتوقع أن يميل الانخفاض الاجتماعي والاقتصادي العالمي المستمر في جميع القطاعات إلى نمو سلبي ، والذي سجل بالفعل حتى عام 2017 أكثر من 821 مليون شخص جائع ، بالإضافة إلى 64.5 مليون شخص يعانون من الجوع الحاد في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. و لمواجهة هذه الحالة الغير المواتية يجب تضافر الجهود بين أصحاب الشأن الحكوميين والدوليين وشركات القطاع الخاص في العالم الإسلامي لحشد الموارد بغية معالجة الآثار المدمرة لجائحة كوفيد 19، خاصة في مجال الأمن الغذائي و نظراً للانقطاع الكبير في سلسلة الإمدادات الغذائية ونقص المواد الغذائية وارتفاع أسعارها.

(3) وفي هذا الصدد ، يجب على المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي ، وهي مؤسسة متخصصة تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي الإسراع في اتخاذ الاجراءات الوطنية و المتعددة الأطراف لمواجهة أزمة الأمن الغذائي

الناشئة و المصاحبة لتفشي جائحة كوفيد 19 وعواقبها . وتوضح هذه المذكرة مختلف الاستجابات الوطنية و البيئة داخل منظمة التعاون الإسلامي وكذلك الاستجابات الدولية التي يمكن وضعها لضمان الإجراءات الجماعية والتنسيق الفعال اتجاه الوضع الراهن.

الاستجابات الوطنية:

4) وبالإضافة إلى الخطوات المختلفة التي اتخذتها البلدان المتضررة من هذا الوباء العالمي لعلاج المرضى المصابين والسيطرة على انتشار الجائحة بما في ذلك مراقبة الذين من سبق لهم التواصل مع المصابين بالفيروس ، تم اتخاذ تدابير مختلفة للتخفيف من التحدي المحتمل للأمن الغذائي الناجم عن العزلة الاجتماعية بسبب تدابير الحجر الصحي الموصى بها في جميع البلدان.

التدخل الاجتماعي والإنساني:

5) بالإضافة إلى التدابير التي اتخذتها معظم البلدان ، والتي تهدف إلى ضمان إعفاء العمال في سلسلة الإمداد الغذائي من الإغلاق الشامل على مستوى الدولة تم تقديم مجموعة من المساعدات الاجتماعية لمساعدة أولئك الذين قد يعانون من فقدان الوظائف حيث قدرت الأمم المتحدة فقدان 25 مليون وظيفة خلال هذه الفترة من العزلة الاجتماعية، كما يستهدف برنامج التحويلات النقدية المشروطة الشرائح الفقيرة والضعيفة من السكان وفقاً للسجل الاجتماعي الوطني للفقراء والفئات الضعيفة وهذا إضافة الي توزيع الحصص الغذائية على الأشخاص الذين تم تصنيفهم كلاجئين أو مشردين في المناطق المتأثرة بالإرهاب والنزاعات المسلحة خاصة في أفريقيا والشرق الأوسط.

استخدام المخزون الاحتياطي الاستراتيجي الوطني والمعونة الغذائية:

6) سعت معظم البلدان أيضا إلى اللجوء إلى احتياطاتها الاستراتيجية الوطنية من خلال الاقدام على الإفراج عن المواد الغذائية لوقف تصاعد أسعار الأغذية و حدوث تضخم، ومع ذلك تشير التقارير إلى أن بعض دول منظمة التعاون الإسلامي ليس لديها احتياطات كافية ، في حين أن البعض الآخر لا يحتفظ بأي مخزون استراتيجي وطني على الإطلاق ، وفي هذا الصدد قد تحتاج هذه البلدان إلى الاعتماد على المساعدات الغذائية والتبرعات من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما انه من المعلوم أن أفغانستان وقيرغيزستان تلقيا بعض شحنات الغذاء من دول آسيا الوسطى خلال فترة الأزمة هذه ، وتجدر الإشارة إلى أنه بما أن معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تعتمد على واردات الغذاء التي تصل قيمتها إلى 67 مليار دولار أمريكي سنويًا ، فإن هناك حاجة لاستكشاف آليات تمويل بديلة لدفع فواتير الواردات الغذائية، و يمكن أن يكون ذلك من خلال المنح أو القروض من مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف من خلال الإعفاء او التخفيف من الديون في حالة ضعف الجدارة الائتمانية أو الاستفادة من التمويل الاجتماعي الإسلامي (الصدقة أو الزكاة أو الوقف).

التصدير وتجارة المواد الغذائية :

(7) وبالنظر إلى فجوة العجز في تجارة الأغذية المذكورة أعلاه داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ، فإن الخيار الأكثر مصادقية هو تشجيع جميع البلدان على دعم التدفق غير المقيد لتجارة الأغذية داخل دول منظمة التعاون الإسلامي، تشير التقارير المتاحة إلى أن بعض البلدان رفعت الحظر المفروض على صادرات الأغذية والماشية إلى الدول الأعضاء الأخرى في منظمة التعاون الإسلامي ، وينبغي بذل الجهود لتشجيع البلدان الأخرى على السماح بتصدير المواد الغذائية أو على الأقل منح حصة صادرات مواتية إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ، و تماشياً مع التضامن الاسلامي داخل منظمة التعاون الإسلامي، وفي هذا الصدد بذلت المملكة العربية السعودية وجيبوتي جهوداً مدروسة لإزالة الحواجز الفنية بشأن استيراد الماشية إلى المملكة العربية السعودية. والواقع أن كازاخستان بعد فرض حظر على جميع الصادرات الغذائية فأنها أعادت النظر في هذا القرار على الفور للسماح بتصدير القمح والأرز، لذا يوصى بشدة بشدة تطبيق مبادئ التضامن والدعم الإسلامي للدول الأعضاء الأخرى في منظمة التعاون الإسلامي.

دعم البلدان ذات الدخل المنخفض و التي تعاني من العجز الغذائي :

(8) على الرغم من حقيقة أن منظمة التعاون الإسلامي لديها 13 دولة من أقل البلدان نمواً حيث يعيش سكانها تحت مستوى الفقر ، فإن حوالي 28 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مصنفة على أنها دول ذات دخل المنخفض والتي تعاني من العجز الغذائي، مع زيادة فواتير الواردات الغذائية والعجز التجاري مما أدى إلى نقص التغذية ، و توقف النمو بين الأطفال وضعف الصحة وزيادة الامية. للأسف ستزيد الأزمة الحالية من تفاقم المصاعب الاقتصادية في هذه البلدان، وبناء على ذلك يتعين بذل الجهود لدعم هذه البلدان من خلال التبرعات السخية ومساعدات الأمن الغذائي الطارئة.

القضاء على إهدار طعام:

(9) اعتمدت بعض البلدان بما في ذلك المملكة العربية السعودية وبنغلاديش وتركيا وكازاخستان تدابير تهدف إلى الحد من هدر الطعام خلال هذه الفترة. تركزت هذه التدابير على دور الأسرة في ضمان الحكمة في شراء الطعام وزيادة حصة الأغذية العضوية (بدلاً من الوجبات السريعة) ، ان الحد من هدر الطعام ومراقبة تدابير سلامة الغذاء وكذلك تطبيق نظام الزراعة المدرسية والحضرية وفي هذا الصدد أعلنت حكومة المملكة العربية السعودية في 2 أبريل 2020 عن مبادراتها لوقف هدر الطعام ، والذي تبلغ قيمته 40 مليار ريال سعودي سنوياً. مما تستحق هذه الحملات المشاركة من قبل العديد من دول منظمة التعاون الاسلامي حيث ان مقدار نفايات الطعام وخسائر ما بعد الحصاد تقارب قيمة العجز الغذائي في الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي بأكملها، ولهذه الغاية يمكن الاستفادة من دور القطاع الخاص والغرف التجارية ذات الصلة من أجل إنشاء الاتحاد

الإسلامي لصناعة الأغذية المقترح ، والذي بدوره يقدم الارشادات اللازمة للتخفيف من الهدر الغذائي وخسائر ما بعد الحصاد و إقامة سلاسل إمداد غذائي قائمة على الجودة ("من المزرعة إلى المائدة").

دور القطاع الخاص و الاثرياء:

10) وتهدف الإجراءات الحالية لبعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى زيادة دور القطاع الخاص في حشد الأموال لمواجهة التحديات التي يفرضها عدم كفاية البنية التحتية الصحية والاجتماعية لمكافحة آثار كوفيد19. ويجدر الاقتداء بالتبرعات السخية من قبل الشركات والمؤسسات ، وكذلك المحسنين من أصحاب الثروات الكبيرة للغاية من قبل الدول الأعضاء الأخرى في منظمة التعاون الإسلامي لمعالجة العجز في التمويل الخاصة في قطاعي الرعاية الصحية والأغذية.

استجابة منظمة التعاون الإسلامي و المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي: (عاجل)

تجارة المواد الغذائية

11) وتنص اتفاقيات ومعاهدات مختلفة لمنظمة التعاون الإسلامي على نظام للتجارة الحرة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتشمل هذه الاتفاقيات: الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري (1977) ، واتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات (1981) ، والاتفاقية الإطارية بشأن نظام الأفضليات التجارية (1990) التي وفرت الأطر القانونية المطلوبة لـ تعزيز التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وبناء على ذلك تُشجع الدول الأعضاء على السماح بالتجارة الحرة في بلدانها ، وخاصة فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية خلال فترة الطوارئ الحالية، و تصبح هذه الحاجة ذات أهمية قصوى بالنظر إلى قيود اللوجستيات بين البلدان غير الساحلية في منطقة منظمة التعاون الإسلامي ، والتي يبلغ عددها اثني عشر دولة. وفي هذا الصدد خصصت مؤسسة تمويل التجارة الدولية مبلغ 850 مليون دولار أمريكي من التمويل الطارئ للحكومات للمساعدة في تخفيف أثر كوفيد 19 في قطاع الرعاية الصحية والطاقة والغذاء.

صندوق خاص و التبرعات

12) أطلقت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وصندوق التضامن الإسلامي مبادرة عاجلة لإنشاء صندوق خاص لمساعدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة جائحة فيروس كورونا من خلال زيادة قدرات الاستجابة في قطاع الصحة والقطاعات ذات الصلة. مما حث البيان الصحفي الصادر في 2 أبريل 2020 الدول الأعضاء على التبرع بسخاء للحساب المخصص الذي تم إنشاؤه لهذا الغرض، كما أشاد البيان بالجهود الأخيرة التي بذلها البنك الإسلامي للتنمية وهو مؤسسة متخصصة تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ، و تم تخصيص 730 مليون دولار أمريكي للدول الأعضاء لهذا الغرض.

التمويل متعدد الأطراف

13) بالنظر إلى أهمية التمويل لسد العجز الغذائي المتزايد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ، يجب تكثيف جميع الجهود لحشد موارد إضافية من خلال مختلف مؤسسات التمويل الوطنية والإقليمية ، بما في ذلك مؤسسات مجموعة التنسيق العربية وشركاء التنمية الأفريقيين وأصحاب الشأن المحليين. وتحقيقاً لهذه الغاية ، أعلن البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا في 27 مارس 2020 ، تخصيص 100 مليون دولار أمريكي لدعم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في جهودها للحد من انتشار فيروس كورونا والقضايا ذات الصلة .

التدخل الإنساني والاحتياطي الإقليمي للأمن الغذائي

14) بالإضافة إلى ما سبق يجب الإسراع بإنشاء احتياطي للأمن الغذائي و صندوق الحبوب المقترحين لمنظمة التعاون الإسلامي ، مع التركيز على إنشاء وتعزيز مختلف الاحتياطات الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، و الاستفادة من آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لهذا الغرض، وبالمثل يمكن استخدام الأدوات المالية الإسلامية بما في ذلك إصدارات الصكوك لتمويل بناء البنية التحتية ذات الصلة لاحتياطات الأمن الغذائي، وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغي تشجيع الدول الأعضاء على دعم أقل البلدان نمواً بل والبلدان ذات العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض داخل منظمة التعاون الإسلامي في مواجهة التحديات الهائلة لجائحة كوفيد19، وفي هذا الصدد تتناشد المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي الدول الأعضاء للنظر في إنشاء احتياطي للأمن الغذائي على نطاق منظمة التعاون الإسلامي مع مراعاة الأهمية الاستراتيجية والحاسمة لهذا البرنامج للأمن الغذائي الجماعي والاستجابة الإنسانية الفعالة في حالات الطوارئ.

مكافحة الآفات والأمراض

15) بسبب الخراب المتزايد للآفات والأوبئة العابرة للحدود والأمراض الحيوانية خلال العام والتي أثرت على العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي وقلصت محاصيلها وأمنها الغذائي ، و لذا من المهم الاعتماد على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتوفير الدعم التقني والفني، و الدعم المالي للقضاء الفوري على هذا الوباء. ستبدأ المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في رسم خرائط البلدان التي تعاني حاليًا من هذا الغزو و الآفات وتطلق نداءً عاجلاً للحصول على الدعم التقني والمالي.

خطة متوسطة الأجل:

16) تشكل الخطة المتوسطة الأجل جزءاً من البرامج المقررة للمنظمات الحكومية والدولية خلال فترة السنتين 2021/2020. تهدف البرامج والمشاريع إلى زيادة القدرات الإنتاجية للدول في المجالات التالية:

زيادة الإنتاجية و تطوير سلسلة التوريد

17) إن برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتطوير السلع الاستراتيجية (الأرز والقمح والكسافا وبما في ذلك

زيت النخيل) يتم تنفيذه من قبل المنظمة الاسلامية للامن الغذائي ، تماشياً مع اهدافها وذلك بدمج الأهداف المتفق عليها في الاستراتيجيات الوطنية لتطوير السلع الاستراتيجية، و الهدف الرئيسي للبرنامج هو ضمان الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأولية على المدى القصير والمتوسط ، مع تمكين التصدير إلى الأسواق الإقليمية والدولية، وفي الوقت المناسب ستبدأ مراكز التميز المحددة للسلع الاستراتيجية المذكورة بشأن أنشطة بناء القدرات لتعزيز الإنتاجية والاكتفاء الذاتي بين الدول الأعضاء.

مقاومة الآفات وأصناف البذور الجديدة

18) بوجب جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (STI 2026) فان المنظمة الاسلامية للامن الغذائي ستقيم ورشة عمل حول تطوير بنوك الجينات الوطنية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دبي بالإمارات العربية المتحدة في الفترة 5-7 يوليو 2020 بالتعاون مع حكومة الإمارات العربية المتحدة واللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي والبنك الإسلامي للتنمية و منظمة الأغذية والزراعة وتهدف ورشة العمل هذه إلى تطوير قدرات الدول الأعضاء لزيادة الإنتاجية الزراعية من خلال تحسين تنوع البذور وتقاسم الموارد الوراثية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة بين الدول الأعضاء.

زيادة كفاءة استخدام المياه وأنظمة الري الحديثة

19) وفي نفس السياق ، تقوم المنظمة الاسلامية للامن الغذائي بالتحضير لعقد الطاولة المستديرة لمراجعة حالة إدارة المياه واستخدامها وحفظها للزراعة في الدول الأعضاء، و يأتي هذا النشاط ضمن جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار وتقام الطاولة المستديرة خلال المؤتمر الثامن للوزراء المسؤولين عن المياه في منظمة التعاون الإسلامي والمقرر عقده في جدة بالمملكة العربية السعودية في أكتوبر 2020، ومن المتوقع أن تقترح الطاولة المستديرة آلية لتبادل أفضل التجارب و الخبرات بين الدول الأعضاء في مجال استخدام وإدارة المياه بكفاءة ، بما في ذلك التوصية بأنظمة الري الحديثة.

إطار العمل بشأن تجارة الأغذية والاستثمار

20) و من أجل زيادة أنشطتها في قطاع التجارة والاستثمار ، توصلت المنظمة الاسلامية للامن الغذائي إلى إطار عمل في مجال التجارة والاستثمار في مجال الأغذية الزراعية من خلال الاستفادة من أدوات ترويج التجارة الحالية وتيسير التجارة الموجودة داخل منظمة التعاون الإسلامي، وبناءً على هذا الإطار يمكن لأمانة المنظمة الاسلامية للامن الغذائي تنظيم معارض غذائية وزراعية دورية ، مع تشجيع تنفيذ مختلف اتفاقيات منظمة التعاون الإسلامي حول التعاون التجاري ، وتشجيع الاستثمار ، وتمويل التجارة والصادرات والتأمين ، من بين أمور أخرى. وفي هذا الصدد سوف تتطلب المنظمة الاسلامية للامن الغذائي من جميع الدول الأعضاء تحديد إطار عمل لسوق أغذية متكامل لمنظمة التعاون الإسلامي يسمح للمزارعين المحليين والعاملين في مجال تجهيز الأغذية والمشاريع المشتركة بإنشاء سلاسل إمدادات غذائية عبر الحدود ذات تأثيرات ذات قيمة مضافة عالية.

إزالة الحواجز الفنية أمام تجارة المواد الغذائية وقطاع الأغذية الحلال

21) ومن الضروري تشجيع البلدان الأعضاء على اعتماد لوائح مشتركة بشأن سلامة الأغذية ، وتدابير الصحة النباتية ومعايير الأغذية الحلال و إزالة الحواجز الفنية القائمة أمام تجارة الأغذية داخل دول منظمة التعاون الإسلامي، نظراً إلى الأهمية المتزايدة لقطاع الأغذية الحلال في مجال التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي تتعاون المنظمة الاسلامية للامن الغذائي مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة في إنشاء إطار تنظيمي معترف به بشكل متبادل وتعميم تطوير صناعة الأغذية الحلال ، والتي تشمل تصنيع الأغذية والأدوية ومستحضرات التجميل و قطاعات الموضة والسياحة.

التعاون بين بلدان الجنوب جنوب والتعاون الثلاثي و تطوير سلسلة القيمة لقطاع زيت النخيل

22) وبالنظر إلى أهمية تنمية القدرات وتقاسم المعرفة في تعزيز العلاقات الاجتماعية والاقتصادية داخل منظمة التعاون الإسلامي ، فإن الحاجة إلى تكثيف التعاون فيما بين بلدان الجنوب جنوب من خلال طرق الربط العكسي التي أدخلها البنك الإسلامي للتنمية تحتل مكانة بارزة في جدول أعمال المنظمة الاسلامية للامن الغذائي، وبناء على ذلك ستشمل أنشطة المنظمة الاسلامية للامن الغذائي خلال المرحلة المقبلة بدء تعاون ثلاثي من شأنه تسهيل تبادل المعرفة بين الدول الأعضاء ذات القدرات المحددة داخل سلسلة القيمة الغذائية والبلدان الأخرى التي تحتاج إلى زيادة القدرات في هذه المجالات.

23) وعلى وجه الخصوص يمكن الاستفادة من تجارب ماليزيا في تنفيذ بعض برامج الربط العكسي بشأن تطوير زيت النخيل في سيراليون ، وبالمثل ، يمكن لخبرات بنغلاديش في تطوير سلسلة القيمة للأرز أن تكون ذات قيمة هائلة في إطار التعاون مع المنظمة الاسلامية للامن الغذائي.

تخفيف عبء الديون

24) لقد حان الوقت لمختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي التي ركزت على تخفيف الدين وإلغائه كبادرة على زيادة التضامن والصدق بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كما يمكن للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات التمويل المتعددة الأطراف الأخرى التي تتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي الإسلامي ادراج تعميم هذا الموضوع بند في جدول أعمال المنظمات الإقليمية وكذلك مؤسسات التمويل الوطنية الأخرى.

الإجراءات الدولية

25) وعلى الصعيد العالمي ، تستعد منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع مختلف المؤسسات المتعددة الأطراف لضمان تنفيذ سياساتها المذكورة أعلاه في إطار شراكتها من أجل الرخاء المشترك والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي السريع وأهداف التنمية المستدامة والتعددية.

التجارة الحرة والوصول إلى أسواق المواد الغذائية

26) () ويوجد التوافق الدولي على ضرورة دعم نظام التجارة الدولية الحرة بدلا من تقييد التجارة وتحويلها. وفي هذا الصدد ، أكدت الأمم المتحدة ، بل قمة مجموعة العشرين في الأونة الأخيرة على الحاجة إلى إرسال إشارة قوية لاستعادة الثقة في الاقتصاد العالمي من خلال استئناف التدفق الطبيعي للسلع والخدمات في أقرب وقت ممكن، كما شددت الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية على ضرورة تدفق التجارة عبر الحدود دون قيود في إعلاناتهما الأخيرة بشأن كوفيد 19.

التوصيات:

27) بناءً على ما تقدم يجب أن تبدأ المنظمة الاسلامية للامن الغذائي الإجراءات التالية في كل من المدى القصير والمتوسط:

28) على المستوى الوطني ، تشجيع الدول الأعضاء على:

- ✓ تخفيف أثر العزلة الاجتماعية بسبب كوفيد 19 و ذلك من خلال توفير المساعدات والمعونات الغذائية والتحويل النقدي المشروط والأمن الوظيفي وبرامج التطوع المجانية لمساعدة الشرائح الفقيرة والضعيفة من السكان ؛
- ✓ تعزيز استخدام الاحتياطات الغذائية الاستراتيجية الوطنية مع توفير المعونات الغذائية للدول الأعضاء؛
- ✓ دعم التدفق الحر للسلع الغذائية عبر الحدود الوطنية والوصول إلى سوق الأغذية داخل دزل منظمة التعاون الإسلامي التي تركز على إنتاج وتجارة الأغذية الحلال المحلية ؛
- ✓ حشد الدعم للبلدان تعاني من العجز الغذائي و التي ذات الدخل المنخفض من خلال تقديم المعونات الغذائية ؛
- ✓ شن حملة توعية وطنية للقضاء على ظاهرة هدر الطعام وتشجيع الإجراءات المنزلية والمجتمعية بشأن الأمن الغذائي وسلامة الأغذية ؛
- ✓ تأكيد علي الدور الرئيسي للقطاع الخاص والمحسنين من أصحاب الثروات في المساهمة في جهود الحكومة بشأن المساعدات وبرامج التدخل الاجتماعي ؛

29) وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي تقوم المنظمة الاسلامية للامن الغذائي بما يلي:

- ✓ متابعة تنفيذ مختلف اتفاقيات منظمة التعاون الإسلامي بشأن التجارة الحرة وترويج الاستثمار ، بما في ذلك التزامات التي قدمتها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بمبلغ 850 مليون دولار أمريكي لتمويل التجارة ؛
- ✓ تطوير قاعدة بيانات موازين الأغذية لصالح الدول الأعضاء والقطاع الخاص؛

- ✓ التنسيق مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة ، والبنك الإسلامي للتنمية بشأن استخدام صندوق التضامن الإسلامي والالتزام المالي الأخير الذي قدمه البنك الدولي للتنمية الدولية بمبلغ 730 مليون دولار أمريكي لتمويل جهود الإنعاش فيما يتعلق بكوفيد19 ؛
 - ✓ الاتصال بمؤسسات التمويل المتعددة الأطراف والقطرية ذات الصلة داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن تأمين المزيد من الالتزامات لتمويل التنمية والتعاون الفني من أجل تنفيذ برامج الأمن الغذائي ذات الصلة ؛
 - ✓ تنفيذ مشروع المخزون الاحتياطي وصندوق الحبوب لمنظمة التعاون الإسلامي وتوسيع نطاق الاحتياطات الغذائية الاستراتيجية الوطنية للدول الأعضاء ؛
 - ✓ ضمان التدخل السريع لمكافحة الآفات والأمراض الحيوانية العابرة للحدود من قبل أصحاب الشأن؛
- (30) على المدى المتوسط ، تتعهد المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي بما يلي:

- ✓ تنفيذ برنامج العمل لتطوير السلع الزراعية الاستراتيجية (الأرز والقمح والكسافا ، بما في ذلك زيت النخيل) ، وكذلك دور مراكز التميز لتطوير سلسلة الإمداد الغذائي ؛
- ✓ إنشاء آلية لحفظ وتقاسم الموارد الوراثية النباتية والحيوانية لأصناف البذور المقاومة للآفات ؛
- ✓ إنشاء آلية لبناء القدرات في مجال استخدام المياه للأغذية والزراعة والاستفادة من أنظمة الري الحديثة
- ✓ تنفيذ إطار العمل بشأن تجارة واستثمار الأغذية ؛
- ✓ تعزيز إزالة الحواجز التقنية أمام تجارة الأغذية الزراعية من خلال سلامة الأغذية وتنمية الأغذية الحلال ، بما في ذلك إنشاء الاتحاد الإسلامي لصناعة الأغذية ؛
- ✓ تخفيف عبء الديون العام على جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي و المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي ؛
- ✓ دعم التجارة الحرة في المحافل الدولية ، بما في ذلك نتائج القمة الأخيرة لمجموعة العشرين وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛
- ✓ الاستفادة من المنصة الحالية للتنسيق بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لتوضيح كافة الأنشطة المشار إليها في مجال الأمن الغذائي.

امانة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي

نور سلطان بكازاخستان

6 أبريل 2020